

Distr.: General
30 October 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

البنود ٩، ١٤، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٧، ٢٨، ٣٢،
٣٣، ٣٤، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٨، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥،
٥٦، ٥٨، ٦٤، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٨٧، ٩٤، ٩٨،
١٠١، ١٠٤، ١٠٨، ١٠٩، ١١٦، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢

و ١٢٣ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن

منع نشوب الصراعات المسلحة

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

الحالة في أفغانستان

الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

مسألة قبرص

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة

الأفريقية بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري على

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به

حكومة الولايات المتحدة آنذاك في نيسان/أبريل ١٩٨٦

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

في الشرق الأدنى

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات

الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني

وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة



استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،
المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
ثقافة السلام

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
التنمية المستدامة

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

العولمة والاعتماد المتبادل
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

حق الشعوب في تقرير المصير
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير محكمة العدل الدولية
تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

نزع السلاح العام الكامل
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
تنفيذ قرارات الأمم المتحدة
تنشيط أعمال الجمعية العامة
مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد
أعضائه والمسائل ذات الصلة
تعزيز منظومة الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

أنشرف، بصفتي رئيساً لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك، أن أحيل طيه
نص البيان الختامي للاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في
منظمة المؤتمر الإسلامي، المعقود في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في ٢ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر المرفق).

وأرجو أن تعملوا على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق
الدورة الثانية والستين للجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال ٩، ١٤، ١٧، ١٨،
١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٨، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٥٤،
٥٥، ٥٦، ٥٨، ٦٤، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٧، ٨٧، ٩٤، ٩٨، ١٠١، ١٠٤، ١٠٨،
١٠٩، ١١٦، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢ و ١٢٣ ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منير أكرم
السفير،
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة
البيان الختامي للاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في
منظمة المؤتمر الإسلامي
مقر الأمم المتحدة

نيويورك

٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

٢٠ رمضان ١٤٢٨

عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي اجتماعهم التنسيقي السنوي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، برئاسة معالي السيد ريباز محمد خان، وكيل وزارة خارجية جمهورية باكستان الإسلامية. وحضر الاجتماع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة. وعلى إثر المداولات، اعتمد الاجتماع ما يلي:

١ - أكد الاجتماع اقتناعه الراسخ بالدور المركزي الذي يمكن ويجب أن تنهض به الأمم المتحدة، بصفتها المنظمة العالمية الوحيدة المتعددة الأطراف، في تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد العالمي في التعامل مع التحديات والتهديدات العالمية، وأكد مجدداً عزم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على العمل بنشاط مع الأمم المتحدة في هذا السياق وفقاً لميثاقها. وفي هذا الصدد، أكد الاجتماع مجدداً أن الأمم المتحدة مازالت تمثل آلية عالمية لا غنى عنها لتحقيق رؤية مشتركة لعالم أكثر أمناً وازدهاراً. كما أكد أن التعددية والنهج الجماعية، وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تمثل أدوات أساسية في معالجة التحديات والتحديات المشتركة..

٢ - وأشاد الاجتماع بجهود الأمين العام في تعزيز التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وخاصة الأمم المتحدة وأجهزتها وهيئاتها.

٣ - وأكد الاجتماع الالتزام بمقاصد ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وأهدافه ومبادئه. وأكد من جديد التزامه بتنفيذ القرارات التي صدرت عن مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمرات الوزارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما أكد القرارات والبيان الختامي وإعلان إسلام آباد التي صدرت عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية التي عقدت في إسلام آباد في أيار/مايو ٢٠٠٧ .

٤ - وأعاد الاجتماع التأكيد على ضرورة الإسراع باستكمال مراجعة الميثاق لتعزيز دور منظمة المؤتمر الإسلامي في التصدي بفعالية لتحديات القرن الحادي والعشرين، وأشاد بعمل الأمين العام للمنظمة وفريق العمل المفتوح العضوية المعني بمراجعة الميثاق في حدة والتقدم المنجز في هذا الصدد ودعا لاستكمال الميثاق الجديد المراجع، الذي يستحسن استكماله في وقت مناسب لعرضه على الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي ستعقد في داكار بالسنغال في آذار/مارس ٢٠٠٨.

٥ - ودعا الاجتماع جميع الدول الأعضاء إلى الاشتراك على أعلى مستوى وبفعالية في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي المزمع عقده في داكار، بجمهورية السنغال يومي ١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨.

٦ - وجدد المؤتمر تأكيد الالتزام بالأفكار السمحة المتمثلة في السلم والإنسانية والتسامح للتصدي على نحو مناسب للتحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين. وأكد أن التحديات التي واجهت الإسلام مؤخرا تجبر الدول الأعضاء على تحقيق مزيد من الوحدة حول قيم الإسلام والتخلي بروح التضامن.

٧ - وأعرب الاجتماع عن دعمه لمواصلة الإصلاحات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك في مجال الديمقراطية والشفافية وتعزيز دور المجتمع المدني في الدول الأعضاء في المنظمة، ورأى أهمية ذلك في حماية التنوع الثقافي والديني. وأكد ضرورة ألا يكون هذا التنوع مصدر صراع بل عامل إثراء متبادل وحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات.

٨ - وأعرب الاجتماع عن قلقه العميق إزاء تنامي ظاهرة رهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا) ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير ملموسة وبذل الجهود من أجل تعزيز الحوار وتوسيع نطاق التفاهم بين الحضارات والثقافات والأديان من خلال تعزيز التسامح واحترام حرية الدين والعقيدة. وفي هذا الصدد، رحب الاجتماع بنجاح الجلسة المواضيعية التي عقدت خلال الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في إسلام آباد حول ظاهرة رهاب الإسلام، وجدد دعمه تعزيز مرصد الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة رهاب الإسلام، وحث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها تجاه المرصد من خلال العمل وفق التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الجلسة المواضيعية.

٩ - وأعرب الاجتماع عن دعمه لمبادرة تحالف الحضارات التي تشترك في رعايتها تركيا وأسبانيا برعاية الأمين العام للأمم المتحدة، والتي ترمي إلى تحقيق الوئام والحوار من خلال

تأكيد القيم المشتركة لمختلف الثقافات والأديان، وحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على دعم هذه المبادرة.

١٠ - وحث الاجتماع الأمين العام على مواصلة جهوده الإيجابية في التواصل مع الغرب من أجل إبراز الصورة الحقيقية والصحيحة للإسلام وتحقيق مصالحة تاريخية بين الحضارات من خلال الحوار. وحث الأمين العام على العمل عن كثب مع الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة من أجل إنجاح مبادرة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات. كما أعرب الاجتماع عن ارتياحه لقرار حكومة كازاخستان تنظيم مؤتمر وزاري بين الإسلام والغرب في عام ٢٠٠٨ وحث الدول الأعضاء على تقديم دعمها له والتعاون من أجل إنجاحه.

١١ - وأشاد الاجتماع بإشادة خاصة برئيس باكستان، الجنرال برويز مشرف، لمبادرته الهامة التي جاءت في وقتها والخاصة ”بالوسطية المستنيرة“ التي اعتمدها القمة الإسلامية العاشرة في قرارها رقم ١٠/٤٥-س (ق.إ.). كما أشاد الاجتماع بإشادة خاصة برئيس وزراء ماليزيا، داتو سري عبد الله أحمد بدوي، لمبادرته الهامة التي جاءت في وقتها والخاصة ”بالإسلام الحضاري“.

١٢ - ورحب الاجتماع بمبادرة إندونيسيا والنرويج الخاصة بعقد الحوار العالمي الثاني لأجهزة الإعلام في أوصلو يومي ٤ و٥ يونيو ٢٠٠٧ الذي أكد الدور الهام لأجهزة الإعلام الدولية في تحقيق قدر أكبر من حرية التعبير، وزيادة التسامح والتفاهم بين الشعوب ذات الخلفيات الثقافية والدينية المختلفة، وكذلك من أجل تعزيز السلام.

١٣ - وفي معرض نظره في أهمية الحوار بين الحضارات وتوسيع نطاق العلاقات بين العالم الإسلامي والثقافات والحضارات الأخرى، جدد الاجتماع تأكيده الالتزام بإجراء اتصالات وتبادلات أوسع وتحقيق الوثام والسلام والحرية والحقوق والعدالة. وفي هذا الصدد، ذكر الاجتماع بالمبادرات التالية من العالم الإسلامي: حوار الحضارات - إيران؛ التفاهم الديني والثقافي؛ الوثام والتعاون - باكستان؛ العقد الدولي لثقافة السلام وعدم العنف تجاه الأطفال في العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠ - بنغلاديش؛ ندوة الإسلام والغرب - قطر؛ المنتدى المشترك بين منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي ”الحضارة والوثام؛ البعد السياسي“ - تركيا؛ المؤتمر الدولي للعلماء المسلمين - إندونيسيا، إعلان المؤتمر الثاني لزعماء العالم والأديان التقليدية - كازاخستان؛ تحالف الحضارات - رعاية مشتركة بين تركيا والمؤتمر الدولي حول الحوار الإسلامي - المسيحي في ٢٠٠٨ (السنغال)، ”المؤتمر الدولي حول الإسلام والغرب: سد الفجوة“ في ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في كوالالمبور، ماليزيا.

١٤ - وأحاط الاجتماع علماً باقتراح جمهورية قبرقيزيا إعلان اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية من خلال قرار في هذا الشأن يصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الدورة الثانية والستين وأقر بأهمية بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد.

القضايا الإقليمية

١٥ - ذكر الاجتماع باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٣٣٧/٥٧ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بشأن "منع نشوب الصراعات المسلحة" الذي جدد تأكيد عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة وضرورة إنهاء حالات الاحتلال الأجنبي باعتبار ذلك التزاماً من المجتمع الدولي بتعزيز ثقافة منع نشوب الصراعات.

فلسطين والقدس الشريف

١٦ - أكد الاجتماع مجدداً الأهمية المحورية لقضية القدس الشريف للأمة الإسلامية كلها. وأكد الطابع العربي للقدس الشرقية المحتلة وضرورة الدفاع عن قدسية الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة. وأكد إدانته الشديدة لإسرائيل، قوة الاحتلال، لعدوانها المستمر على الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس الشريف ولحفرها المخالفة للقانون تحت المسجد الأقصى، ولتدابيرها المخالفة للقانون التي تعترض من خلالها تغيير وضع المدينة المقدسة وتكوينها السكاني وطابعها، خاصة ممارستها الاستعمارية غير القانونية بما فيها النشاطات الاستيطانية وبناء الجدار داخل المدينة وحولها.

١٧ - وأدان الاجتماع الحملة الإسرائيلية العسكرية المتواصلة التي تزداد حدة ضد الشعب الفلسطيني، والتي واصلت من خلالها إسرائيل، قوة الاحتلال، انتهاكاتها الصارخة لحقوق الإنسان وارتكابها جرائم حرب، بما في ذلك قتل وإصابة المدنيين الفلسطينيين بالاستخدام المفرط للقوة العشوائية والقاتلة ومواصلة عمليات الإعدام من غير محاكمة، والتدمير الهائل والشاسع للممتلكات والبنى التحتية والأراضي الزراعية الفلسطينية وغيرها من مصادر العيش، واعتقال آلاف الفلسطينيين وسجنهم، بمن فيهم النساء والأطفال. وطالب إسرائيل بالكف فوراً عن جميع انتهاكات القانون الدولي بما فيها انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

١٨ - وأدان الاجتماع مواصلة إسرائيل فرض عقوبات جماعية على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك، بشكل خاص، القيود الصارمة على حركة الأشخاص والسلع من خلال إغلاق المعابر لفترات مطولة وإقامة مئات النقاط للتفتيش والتي حولت بعضها لبنيات دائمة شبيهة بنقاط العبور الدولية. وأكد أن مثل هذه الممارسات الإسرائيلية المخالفة للقانون تمثل في

الواقع خنقا للاقتصاد الفلسطيني وتتسبب في معاناة اجتماعية واقتصادية وإنسانية شديدة للمدنيين الفلسطينيين. ودعا الاجتماع المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدات عاجلة لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الحرجة.

١٩ - وأعرب الاجتماع مجددا عن قلقه العميق و إدانته الشديدة لإسرائيل لمواصلة حملتها الاستعمارية الاستيطانية المكثفة، بما فيها مصادرة أراضي شاسعة وبناء مستوطنات غير قانونية وتوسيعها. كما جدد إدانته لإسرائيل لاستمرارها في بناء الجدار على امتداد الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحوها، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وفي تجاهل تام للرأي الاستشاري الذي صدر عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وقرار الجمعية العامة دإط - ١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وأكد الاجتماع أن بناء المستوطنات والجدار غير القانوني يمزق وحدة أراضي فلسطين وينتهك وحدتها الترابية ويعرض للخطر إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشريف. وطالب الاجتماع إسرائيل، قوة الاحتلال، بتفكيك المستوطنات غير القانونية والجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة داخل القدس الشرقية وحوها.

٢٠ - ودعا الاجتماع اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي برمته، خاصة مجلس الأمن، إلى القيام فورا بتكثيف الجهود لمعالجة الأزمة السياسية والإنسانية الحالية. بما يفضي إلى إحياء عملية السلام واستئناف المفاوضات بين الطرفين والتنفيذ الكامل والترية لخارطة الطريق لإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية التي احتلت في ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، بما يحقق الحل المتمثل في قيام دولتين. وأخذ الاجتماع علما بالمقترحات المقدمة لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك الاقتراح الخاص بعقد مؤتمر دولي في الخريف. وأكد أهمية القرارات التي صدرت عن القمة العربية التي عقدت مؤخرا في الرياض، المملكة العربية السعودية، وخاصة منها الدعوة لتفعيل مبادرة السلام العربية التي اعتمدت في بيروت، لبنان في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، والتي دعت إلى إيجاد حل عادل وشامل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي برمته. وفي هذا الصدد، أعرب الاجتماع عن دعمه للجهود التي تبذلها اللجنة الوزارية العربية المعنية بمبادرة السلام العربية .

٢١ - وأشاد الاجتماع باتفاق مكة المكرمة للمصالحة الوطنية الفلسطينية الذي تم التوصل إليه بالرعاية السامية لخادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، وعبر عن تقديره البالغ للجهود المبذولة من الدول الأعضاء والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل الوصول إلى هذا الاتفاق.

٢٢ - وطالب الاجتماع بإعادة الوضع الواقع الحالي في قطاع غزة إلى ما كان عليه قبل أحداث حزيران/يونيه ٢٠٠٧ للسماح بصون وحدة شعب فلسطين وأرضه والمحافظة عليها. وأكد في هذا الصدد الحاجة إلى إقامة حوار وطني بين الفلسطينيين من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وأكد مجددا دعمه الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الوحيد والشعبي للشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس. وأكد الاجتماع من جديد دعمه لجميع المؤسسات الفلسطينية التي انتخبت بطريقة ديمقراطية.

٢٣ - وأكد الاجتماع مجددا المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة لإزاء قضية فلسطين إلى حين حلها حلاً شاملاً من جميع الجوانب. ودعا الأمم المتحدة إلى تعزيز جهودها من أجل تحقيق سلام دائم وشامل وعادل على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. بما فيها قرارات مجلس الأمن أرقام ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، والمبادئ المتفق عليها التي تدعو لانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وجميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى، وإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في ممارسة حقه في تقرير المصير في دولته المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة، على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

٢٤ - وذكّر الاجتماع بقرار الجمعية العامة رقم ٢٩٢/٥٨ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ بشأن "وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية"، وأكد الحاجة لتابعة هذا الموضوع للتأكد من أن وثائق التفويض الإسرائيلية في الأمم المتحدة لا تشمل الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية.

٢٥ - وأعرب الاجتماع عن دعمه للاتصالات المستمرة التي يجريها على المستوى الإقليمي والدولي صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، وللجهود الحثيثة التي يبذلها لإحياء العملية السلمية من أجل الوصول إلى حل عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط يساهم في الدفاع عن قضية الشعب الفلسطيني المشروعة وفي الحفاظ على أرض القدس الشريف المقدسة وبعدها الروحي الخاص.

٢٦ - وأكد الاجتماع مجددا القرارات السابقة الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية لدعم مدينة القدس الشريف ودعم مقاومة سكانها، وطلب من الدول الأعضاء أن تقدم الدعم اللازم لبيت مال القدس الشريف لتنفيذ برنامج وخطة عمله، وللقيام بمهمته في الحفاظ على الطابع العربي والإسلامي والحضاري للقدس الشريف، وفي التصدي للتدابير الإسرائيلية غير القانونية المستمرة والرامية إلى تهويد المدينة المقدسة.

سورية

٢٧ - وأدان الاجتماع بقوة سياسة إسرائيل الراضة للامتنال لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) بشأن الجولان السوري المحتل، وسياساتها الخاصة بضم وبناء مستوطنات استعمارية ومصادرة الأراضي وتحويل مصادر المياه وفرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين السوريين. وطالب إسرائيل كذلك بالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفقاً لقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام ومبادرة السلام العربية التي اعتمدها القمة العربية في بيروت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢. وطالب الاجتماع إسرائيل بإطلاق سراح جميع المعتقلين من المواطنين السوريين من الجولان السورية المحتلة، مع مراعاة أن بعضهم معتقل منذ أكثر من عشرين سنة.

٢٨ - وأدان الاجتماع التهديدات الموجهة ضد بعض الدول الأعضاء، خاصة الجمهورية العربية السورية، وأدان قرار الإدارة الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية أحادية الجانب على سوريا. كما أدان ما يسمى بـ "قانون مساءلة سورية"، وحث الدول الأعضاء على تعزيز علاقاتها الأخوية مع سورية في كل المجالات .

٢٩ - وأدان الاجتماع الخرق العدواني الإسرائيلي للمجال الجوي السوري في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ودعم موقف سورية الرصين إزاء سياسات التصعيد الإسرائيلية التي تهدف لتقويض عملية السلام الحقيقية والشاملة. وحمل الاجتماع إسرائيل مسؤولية هذا الخرق الفاضح والذي ينم عن عدم المسؤولية للسيادة السورية معرباً عن تضامنه مع الجمهورية العربية السورية.

لبنان

٣٠ - جدد المؤتمر دعمه للجهود التي يبذلها لبنان في استكمال تحرير جميع أراضيه إلى الحدود المعترف بها دولياً، وفي مطالبته بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية.

٣١ - وطالب الاجتماع أيضاً مجلس الأمن الدولي بالعمل على منع الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للسيادة اللبنانية برأً وبحراً وجواً، وضرورة إرغام إسرائيل على دفع تعويضات عن الخسائر التي نتجت عن اعتداءاتها المتواصلة على لبنان. ودعم مطالب لبنان في إزالة الألغام والذخائر العنقودية التي خلفها الاحتلال والعدوان الإسرائيلي والتي تتحمل إسرائيل مسؤولية زرعها وإزالتها، وضرورة تسليمه كامل خرائط مواقع الألغام والذخائر العنقودية.

٣٢ - كما دعا الاجتماع إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وفي هذا الصدد، دعا إلى وقف دائم لإطلاق النار وللانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من لبنان مع احترام تام للخطة الأزرق. كما أعرب عن العرفان للبلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأدان بشدة الهجمات الإرهابية عليها.

٣٣ - وأكد الاجتماع أهمية مساهمة الأمم المتحدة في تسوية قضية مزارع شبعا التي تحتلها إسرائيل، وذلك وفقا لخطة النقاط السبع التي قدمتها الحكومة اللبنانية وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦). ودعا جميع الأطراف المعنية للتعاون مع الأمم المتحدة للوصول لحل لهذه القضية. كما أعرب عن دعمه لحقوق لبنان الثابتة في التصرف في مياهه وفقا للقانون الدولي، وأدان المخططات الإسرائيلية الخاصة بهذه المياه.

٣٤ - أدان الاجتماع بشدة كل محاولة لزعزعة استقرار لبنان ووحدته الوطنية، ودعم الحكومة اللبنانية في جهودها المبذولة من أجل محاكمة المجرمين الذين شاركوا في الاغتيال الإرهابي لرئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري ومرافقيه، وفي جميع الأعمال الإرهابية اللاحقة، من أجل وضع حد للإفلات من العقاب.

٣٥ - وأدان الاجتماع بشدة الأعمال الإجرامية والإرهابية التي قام بها ما يسمى "بفتح الإسلام" ضد الجيش اللبناني ومدنيين أبرياء في شمال لبنان، باعتبارها تهديدا غير مقبول لأمن لبنان واستقراره وأمرا مخالفا لجميع تعاليم الإسلام. وأعرب، في هذا الصدد، عن دعمه القوي لجهود حكومة لبنان وجيشه من أجل إحلال السلم والاستقرار، وأكد ضرورة حماية السكان المدنيين ومساعدتهم بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون.

٣٦ - وأعرب الاجتماع عن دعمه لحكومة لبنان في سعيها لإيجاد حلول للمشاكل التي سببها وجود مجموعات مسلحة فلسطينية خارج المخيمات الفلسطينية. وشجع الاجتماع على تقديم مزيد من المساعدات للبنان للحيلولة دون نقل السلاح ودخول الإرهابيين إلى لبنان بطريقة غير قانونية.

العراق

٣٧ - أكد الاجتماع مجددا وبقوة ضرورة احترام الجميع لسيادة العراق واستقلاله السياسي ووحدته الوطنية وسلامة أراضيه. وشدد على حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بحرية وفي التحكم الكامل في موارده الطبيعية.

٣٨ - وأخذ الاجتماع علما بأن للعراق الآن حكومة منتخبة ديمقراطيا ومشكلة وفقا لأحكام الدستور.

- ٣٩ - ورحب الاجتماع بتوسيع وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، مثلما نص على ذلك قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧).
- ٤٠ - وأكد الاجتماع مجددا دعمه المستمر لحكومة العراق وشعبه في عملية إعادة بناء البلد، وأعاد تأكيد ضرورة تعزيز الحوار الوطني والمصالحة والمشاركة السياسية الواسعة لضمان الوحدة والسلام والأمن والاستقرار، ووقف العنف الطائفي.
- ٤١ - ورحب الاجتماع بإعلان العراق عن إقامة علاقات جيدة مع دول الحوار وبالخطوات التي تم اتخاذها في هذا الصدد على أساس الاحترام المتبادل ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذا إعلانه التقييد بالمعاهدات والاتفاقيات القائمة، ولا سيما ما تعلق منها بالحدود المعترف بها دوليا؛ ودعا العراق والدول المجاورة له للتعاون بشكل فعال من أجل تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة.
- ٤٢ - ورحب الاجتماع بنتائج الاجتماع الموسع للدول المجاورة للعراق، الذي عقد في شرم الشيخ يوم ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ وباللجان الثلاث التي انبثقت عن المؤتمر (الطاقة، اللاجئين، الأمن). وحث أيضا جميع الدول المجاورة للعراق على مواصلة تعاونها وتنسيقها مع الحكومة العراقية في هذا الصدد.
- ٤٣ - وأعرب الاجتماع أيضا عن دعمه الكامل للحكومة العراقية في سعيها إلى وضع حد للعنف والإرهاب من خلال خطة المصالحة التي ترمي إلى إتاحة الفرصة لمختلف المكونات السياسية والدينية والعرقية للشعب العراقي للمساهمة سلميا في العملية السياسية والشروع في إعادة إعمار العراق.
- ٤٤ - وركز المؤتمر على أهمية الاستقرار والأمن في العراق بالنسبة للشعب العراقي، والمنطقة، والمجتمع الدولي.
- ٤٥ - وأعرب الاجتماع عن دعمه لجهود الحكومة الرامية إلى بسط السيطرة على حدود العراق وضمان الأمن خدمة للاستقلال والأمن في العراق وفي المنطقة برمتها. وشدد الاجتماع على أهمية الدعم الدولي لأمن العراق واستقراره.
- ٤٦ - وأدان الاجتماع بشدة الأعمال الإرهابية التي ارتكبت ولا تزال ترتكب ضد أبناء الشعب العراقي والمسؤولين العراقيين والأماكن الدينية المقدسة والمؤسسات المدنية، ودعا إلى تقديم المساعدة الضرورية من أجل كبح جماح العنف والقضاء على أسباب الإرهاب.
- ٤٧ - وأدان الاجتماع واستنكر بشدة جميع عمليات الاختطاف والاعتقال التي تستهدف العراقيين ومواطني البلدان الأخرى.

٤٨ - وأكد الاجتماع مجددا الحاجة الملحة إلى القضاء على جميع الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة الأخرى الموجودة في أراضي العراق وتلك الآتية منها، والتي تشكل خطرا على أمن العراق والدول المجاورة له واستقرارها، ورحب بجهود الحكومة العراقية في هذا الصدد.

٤٩ - وأدان الاجتماع أيضا جميع النداءات ذات الأساس الطائفي التي تزرع بذور الفرقة بين أبناء الشعب العراقي.

٥٠ - ورحب الاجتماع ببدء العمل رسميا بالعهد الدولي مع العراق في ٣ آيار/مايو ٢٠٠٧ في شرم الشيخ، والذي يشكل جزءا من الدعم الإقليمي والدولي المستمر الرامي إلى تنمية العراق.

٥١ - وأعرب الاجتماع عن دعمه لجهود الحكومة العراقية الرامية إلى بسط السيطرة الكاملة على جميع موارد العراق من أجل تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وإعادة بناء مؤسسات الدولة والاقتصاد الوطني.

٥٢ - ودعا الاجتماع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية إلى تقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة لتلبية احتياجات العراق وتيسير المساهمات والجهود الرامية إلى إحياء الهيئات التنظيمية والمؤسسات الاقتصادية والبنية التحتية.

٥٣ - ورحب الاجتماع أيضا بالتزام نادي باريس بتخفيض الدين السيادي للعراق بنسبة كبيرة وحث الدائنين الآخرين على اتخاذ إجراءات مماثلة.

٥٤ - وأكد الاجتماع من جديد قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وحث الحكومة العراقية على مواصلة الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك التعويضات. ونوه الاجتماع بالنداء الذي وجهته الحكومة العراقية من أجل إعادة النظر في مسألة التعويضات.

٥٥ - وأدان الاجتماع عمليات القتل الجماعية لمواطنين عراقيين أبرياء على يد النظام السابق باعتبارها جرائم ضد الإنسانية. وطالب الاجتماع بمحاكمة المسؤولين عن تلك الجرائم ودعا الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى عدم توفير الملاذ الآمن للمسؤولين في النظام السابق الذين اقترفوا جرائم من هذا القبيل في حق العراقيين وغيرهم.

٥٦ - وأكد الاجتماع أيضا ضرورة احترام الأطراف كافة، بما فيها القوات المتعددة الجنسيات، للحقوق المدنية والدينية للشعب العراقي بأسره وكذا الحفاظ على المواقع الدينية والتراث الثقافي والتاريخي للعراق.

٥٧ - ورحب الاجتماع بجهود الحكومة العراقية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الرامية إلى إعادة بناء الأماكن المقدسة التي استهدفتها العمليات الإرهابية في العراق.

٥٨ - وأهاب الاجتماع بجميع الدول الأعضاء التعاون وتنسيق جهودها من أجل محاربة الاتجار غير المشروع في الآثار العراقية وتقليدها، والمساعدة على إعادة ما استرجع منها إلى المتاحف العراقية.

٥٩ - وطلب الاجتماع إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي زيارة العراق في أقرب وقت ممكن، مذكرا في هذا الصدد بالتوصية الصادرة عن الاجتماع الوزاري الأول للجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامي (ترويكا منظمة الاجتماع الإسلامي) الذي عقد في جدة بالمملكة العربية السعودية يوم ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦.

٦٠ - ودعا الاجتماع الأمانة العامة إلى المبادرة إلى فتح مكتب تنسيق لمنظمة المؤتمر الإسلامي في بغداد نظرا للظروف التي يعيشها البلد وللحاجات الملحة للعراق وشعبه.

٦١ - وشدد الاجتماع على ضرورة الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وعلى ضرورة التنسيق مع ممثلي الشعب العراقي وحكومته المنتخبة.

٦٢ - ودعا الاجتماع إلى اتخاذ مبادرات إيجابية ترمي إلى دعم الحوار الوطني بين أبناء الشعب العراقي واحتواء الفرقة والعنف الطائفي، مجددا الدعوة إلى "حرمة دم المسلم".

٦٣ - واستذكر الاجتماع اعتماد منظمة الاجتماع الإسلامي في سابقة ناجحة إعلان مكة المكرمة حول الوضع في العراق وذلك في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. كما أكد الاجتماع ضرورة متابعة هذه الوثيقة الهامة.

أسرى الحرب الكويتيون والإيرانيون

٦٤ - أدان الاجتماع بشدة قتل أسرى الحرب الكويتيين والإيرانيين ورعايا بلدان أخرى على يد النظام السابق في العراق؛ كما أدان تسيير النظام العراقي السابق على هذه الجرائم لما يزيد على عشر سنوات، وهو ما يعد انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. ودعا إلى ضرورة محاكمة مرتكبي هذه الجرائم ضد الإنسانية.

أفغانستان

٦٥ - رحب الاجتماع بإنشاء مؤسسات سياسية تمثيلية، ووجود إعلام حر، وبناء المؤسسات الأمنية، وتحسين قطاعي الصحة والتعليم، وحقوق الإنسان في أفغانستان، وأعرب

عن دعمه للجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان وشعبها لمحاربة الإرهاب والتصدي لمشكلة المخدرات، وبسط الأمن، وتحقيق الاستقرار، والتنمية الشاملة والمستدامة.

٦٦ - وأعرب الاجتماع عن تقديره للمساعدة التي تقدمها الدول الأعضاء لأفغانستان وطلب تقديم المزيد من التبرعات السخية لتنمية هذا البلد من خلال صندوق الائتمان لمساعدة شعب أفغانستان، وناشد المجتمع الدولي الإسراع بتقديم المساعدة التي تعهد بتقديمها لأفغانستان في مؤتمرات المانحين التي عقدت في طوكيو عام ٢٠٠٢ وبرلين عام ٢٠٠٤ ولندن عام ٢٠٠٦.

٦٧ - ورحب الاجتماع بالعرض الذي تقدمت به جمهورية أفغانستان الإسلامية في الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية (١٥-١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ في إسلام أباد) لاستضافة مؤتمر دولي للعلماء والمفكرين المسلمين في كابول، برعاية منظمة الاجتماع الإسلامي بحلول ربيع عام ٢٠٠٨، لمناقشة المبادئ النبيلة للإسلام ودوره في محاربة الإرهاب.

جامو وكشمير

٦٨ - وأكد الاجتماع مجددا دعمه لحق شعب جامو وكشمير المشروع في تقرير مصيره وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ودعا إلى التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في تقرير بعثة منظمة الاجتماع الإسلامي برئاسة الممثل الخاص للأمين العام المعني بجامو وكشمير. كما دعا الاجتماع إلى احترام حقوق الإنسان للشعب الكشميري وإلى وقف انتهاكاتهما المتواصلة، وحث الهند على السماح لبعثة منظمة المؤتمر الإسلامي لتقصي الحقائق ولمنظمات دولية أخرى لحقوق الإنسان بزيارة جامو وكشمير التي تحتلها الهند، بغية التحقق من حالة حقوق الإنسان في كشمير التي تحتلها الهند.

٦٩ - وأيد الاجتماع توصيات فريق الاتصال لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بجامو وكشمير. كما أحاط علما بالمذكرة التي قدمها الممثلون الحقيقيون للشعب الكشميري، وأكد مجددا التزام منظمة المؤتمر الإسلامي بالسعي إلى التوصل إلى حل عادل وسلمي للتزاع حول جامو وكشمير وفقا لإرادة أبناء الشعب الكشميري وتطلعاته.

٧٠ - وأعرب الاجتماع عن دعمه القوي للعملية السلمية الجارية بين باكستان والهند، وعن تقديره للمرونة التي أبدتها الرئيس مشرف للمضي قدما نحو تسوية النزاع في كشمير بصدق ومرونة وشجاعة، داعيا الهند إلى أن ترد على هذه الخطوة بخطوة إيجابية مثلها. كما أعرب الاجتماع عن تقديره لالتزام باكستان بالحوار الجاري مع الهند، وشدد على أن

التسوية العادلة والنهائية لتزاع جامو وكشمير، باعتبارها القضية الجوهرية، يجب أن تكون البند الأساسي في عملية الحوار بين باكستان والهند، وأن يتم تناولها بشكل يمكن من تحقيق النتائج المنشودة ويؤدي إلى إحلال سلام دائم في المنطقة.

العدوان الأرميني على أذربيجان

٧١ - أكد الاجتماع مجددا إدانته للاعتداء المستمر من قبل جمهورية أرمينيا على سيادة جمهورية أذربيجان وسلامة أراضيها، مما يمثل انتهاكا صارخا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ودعا لانسحاب كامل وفوري وغير مشروط للقوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة.

٧٢ - وأكد الاجتماع مجددا عزمه على دعم جهود حكومة أذربيجان الرامية إلى إزالة العراقيل التي تعترض عملية السلام، مثل نقل المستوطنين الأرمينيين، وممارسات التغيير الجغرافي والثقافي والسكاني المصطنع، والنشاط الاقتصادي غير المشروع، واستغلال الموارد الطبيعية في تلك الأراضي المحتلة. وأدان الاجتماع أرمينيا وطالبها بوقف هذه الأنشطة ووضع حد للتدمير المستمر لإرث الثقافي والتاريخي الأذربيجاني، بما في ذلك الآثار الإسلامية. وحث الاجتماع الدول الأعضاء كافة على مواصلة تعزيز تضامنها مع أذربيجان وتقديم دعمها الكامل لجهودها لتحقيق الاستعادة الكاملة قريبا لسيادة أذربيجان التامة وسلامة أراضيها.

القبازصة الأتراك

٧٣ - أعاد الاجتماع تأكيد دعمه الثابت للقضية العادلة للشعب التركي المسلم في قبرص، كما أكد من جديد قراره القاضي بوضع حد للعزلة الجائرة المفروضة على القبازصة الأتراك، وذلك في إطار نداء الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الصادر في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، وقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي السابقة الصادرة في هذا الشأن. وطلب من الدول الأعضاء مرة أخرى إقامة علاقات وثيقة مع القبازصة الأتراك وتعزيز العلاقات وتوطيدها في جميع المجالات. واستذكر الاجتماع خطة التسوية الشاملة التي وضعتها الأمم المتحدة لإنشاء وضع جديد في قبرص في شكل شراكة جديدة ثنائية المناطق تتضمن دولتين متكافئتين سياسيا، وأقر أنه ليس لأي من الطرفين الادعاء بالسلطة أو الولاية على الطرف الآخر، وأن القبازصة اليونانيين لا يمثلون القبازصة الأتراك. وأعرب الاجتماع عن خيبة أمله الشديدة لعدم رغبة الجانب القرصي اليوناني في التوصل إلى تسوية شاملة لمسألة قبرص على أساس خطة الأمم المتحدة. وأكد الاجتماع مجددا التزامه بأحكام القرار ٣٤/٦ - س بشأن الوضع في قبرص

الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الرابعة والثلاثين في إسلام آباد في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧، وكذا أحكام القرارات السابقة الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي والتقرير الأخير للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول الوضع في قبرص والوارد في الوثيقة ICFM/34-2007/POL/SG.REP.5.

السودان

٧٤ - أكد الاجتماع تضامنه الكامل مع حكومة جمهورية السودان وشعبها وأعرب عن دعمه للجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والسلم والاستقرار الدائم في جمهورية السودان، والاحترام التام لسيادتها ووحدها وسلامة أراضيها؛ ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم مزيد من الدعم لهذه الجهود ولإعادة إعمار البلد وتنميته وتلبية الاحتياجات الإنسانية لشعبه، بما في ذلك في إقليم دارفور.

٧٥ - وأحاط الاجتماع علما بالتطورات الإيجابية فيما يتعلق بقضية دارفور، وخصوصا القرار ١٧٦٩ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور، والاتفاق على إجراء محادثات سلام في ليبيا يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٧٦ - وطالب الاجتماع بمشاركة كل جماعات المتمردين في هذه المحادثات الحاسمة والنهائية، ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ ما يلزم من التدابير العقابية ضد الأفراد أو الجماعات التي ترفض المشاركة في محادثات السلام، أو تعمل بأي شكل من الأشكال على تقويض عملية السلام.

٧٧ - وأعرب الاجتماع عن إدانته القوية للهجوم الذي شنه متمردون مؤخرا في دارفور ضد أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وأعرب عن تعاطفه مع أسر وبلدان وحكومات وزملاء من فقدوا أرواحهم في هذا الحادث المؤسف وقدم تعازيه لهم.

٧٨ - وأكد الاجتماع مجددا الدعوة إلى تشكيل لجنة وزارية معنية بالسودان لمتابعة مسألة المساعدات المالية المقدمة من الدول الأعضاء لدعم خطط التنمية في البلد وفي المناطق المتضررة من الحرب ووضع جدول زمني لهذه الجهود وفقا للأولويات التي تقترحها الحكومة السودانية. ودعا الاجتماع المجتمع الدولي والمناخين إلى الوفاء بالتزاماتهم التي تعهدوا بها في مؤتمر أوسلو من أجل إعادة بناء السودان بغية ضمان التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق السلام الشامل.

الصومال

- ٧٩ - أكد الاجتماع مجددا احترامه لسيادة الصومال وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي ووحده وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.
- ٨٠ - ورحب الاجتماع بنتائج مؤتمر المصالحة الوطنية، الذي عقد مؤخرا في الصومال، وأشاد بتوقيع اتفاق مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية في جدة برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، معربا عن تقديره الكامل للمملكة لاستضافة فخامة السيد عبد الله يوسف أحمد، رئيس الجمهورية الصومالية، والوفد المرافق له.
- ٨١ - وأعرب الاجتماع عن تقديره لجهود القوات الأوغندية المنتشرة حاليا في مقديشو في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وللمساهمة القيمة لأوغندا في تحقيق السلم والاستقرار في الصومال، مدينا أي عدوان قد يستهدفها. ودعا الاجتماع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ودعا دولا وشركاء آخرين إلى تقديم الدعم المالي والفني واللوجستي لهذه الجهود.
- ٨٢ - وأعرب الاجتماع عن قلقه العميق إزاء نمط الهجمات الأخيرة التي نفذتها عناصر متطرفة في الصومال، بما فيها الاستخدام المتزايد للمتفجرات، وأدان جميع محاولات استخدام العنف لتقويض السلم والاستقرار في الصومال.
- ٨٣ - وشدد الاجتماع على الضرورة الملحة لنشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال للمساهمة في تحقيق السلم والاستقرار في هذا البلد، وطلب إلى مجلس الأمن أن يأذن بتشكيل هذه القوة.
- ٨٤ - وحث الاجتماع أيضا دول منظمة المؤتمر الإسلامي على تقديم قوات ومساعدات أخرى لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي يمكن أن تنشر في الصومال من أجل دعم السلم والاستقرار في هذا البلد.
- ٨٥ - وأعرب الاجتماع عن امتنانه لجميع المانحين الذين دعموا عملية السلام في الصومال، وحث البلدان المانحة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على المساهمة في إعادة بناء الصومال وإعادة تأهيله، ولا سيما من خلال آلية برنامج المساعدة السريعة من أجل نزع سلاح القوات وتسريحها في هذا البلد.
- ٨٦ - ورحب الاجتماع بالتزام الحكومة الصومالية بوضع خارطة طريق لما تبقى من الفترة الانتقالية التي تفضي إلى انتخابات ديمقراطية وحررة تشارك فيها أحزاب متعددة في عام ٢٠٠٩ مثلما هو منصوص عليه في الميثاق الاتحادي الانتقالي.

كوسوفو

٨٧ - أقر الاجتماع بأن مسألة كوسوفو قد دخلت مرحلة حاسمة، وأقر أيضا بالجهود التي يبذلها السيد اهتساري والمساهمات الأخرى التي قدمها، واعتبر أن ما ستسفر عنه من نتائج في هذا الصدد سيساهم في تحقيق الاستقرار في كوسوفو. أعرب الاجتماع عن أمله في أن يتناول المجتمع الدولي قضية كوسوفو بشكل بناء، وناشد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التعامل مع جميع القضايا الأخرى المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين على قدم المساواة.

٨٨ - وأعرب الاجتماع عن دعمه للجهود المبذولة من طرف الثلاثي المؤلف من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا في إطار مجموعة الاتصال، بما في ذلك المشاورات المباشرة بين الأطراف المعنية بنية حسنة. وأعرب الاجتماع عن دعمه لموقف الثلاثي الذي مفاده أن الوضع الحالي لا يمكن أن يستمر، وأعرب عن أمله في أن يواصل المجتمع الدولي أعماله بشكل جماعي وبناء، مشددا على ضرورة التوصل إلى حل سلمي وواقعي ودائم لهذه الحالة الفريدة بحيث يتسنى لكل سكان كوسوفو العيش في جو من السلام والوثام والازدهار.

الأنشطة الإنسانية

٨٩ - دعا الاجتماع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى مواصلة عملها الإنساني في الدول الأعضاء وإيلاء عناية متزايدة لحماية الفئات الاجتماعية الأكثر تضررا. ولتحقيق ذلك، دعا الاجتماع الأمانة العامة إلى تعزيز علاقات الشراكة مع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في المجال الإنساني، ومع المنظمات غير الحكومية في الدول الأعضاء.

٩٠ - ودعا الاجتماع إلى التعجيل بإنشاء إدارة في الأمانة العامة تعنى بالشؤون الإنسانية.

٩١ - وأعرب الاجتماع عن ارتياحه للأنشطة الإنمائية والإنسانية الكبرى التي تقوم بها صناديق منظمة المؤتمر الإسلامي لفائدة البوسنة والمهرسك وأفغانستان وسيراليون تعزيزا لروح التضامن والتعاون داخل الأمة. وحث الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي على دعم هذه الصناديق. كما أوصى الاجتماع الدول الأعضاء بالاستفادة منها في تنفيذ مشاريعها لفائدة البلدان المذكورة.

٩٢ - وأعرب الاجتماع عن ارتياحه لعقد مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي الدولي الأول للمناخين في الدوحة يومي ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ لتعزيز الأمن الغذائي لجمهورية النيجر، لتمكينها من تعزيز وتأمين احتياطاتها الاستراتيجية من الغذاء، وتنمية قطاعها الزراعي بغية وضع حد لحالات العجز الغذائي المتكررة في هذا البلد. وفي هذا الصدد، أعرب الاجتماع عن تمانيه الحارة لحكومة دولة قطر على استضافة هذا المؤتمر وعلى المساهمة بذلك

في إنجاح أعماله. ودعا جميع المشاركين في المؤتمر إلى العمل من أجل الوفاء على نحو ملموس بالالتزامات والتعهدات التي قدمت في المؤتمر لتمكين انطلاق البرنامج في أقرب وقت ممكن. وناشد الاجتماع أيضا الدول الأعضاء والمنظمات على نجدة بلدان الساحل وإنهاء الأزمات الإنسانية المتكررة في المنطقة.

٩٣ - وأعرب الاجتماع عن ارتياحه للنجاح الملحوظ الذي أحرزه تحالف منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل رعاية الأطفال ضحايا تسونامي في إندونيسيا، والذي تمكن، في غضون سنتين، من تأمين الرعاية لما يزيد على تسعة عشر ألف طفل يتيم لمدة خمس عشرة سنة. ومن ناحية أخرى، دعا الاجتماع الدول الأعضاء كافة والمجتمع المدني إلى مواصلة تقديم الدعم لهذا المشروع الإنساني الهام.

٩٤ - وأعرب الاجتماع عن ارتياحه لإيفاد بعثة مشتركة من منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية إلى السودان من أجل دراسة واعتماد الآليات العملية الضرورية لتقديم المساعدة العاجلة لإقليم دارفور بغية تنظيم المؤتمر التالي للمانحين من أجل تنمية دارفور.

التدابير الانفرادية

٩٥ - أكد الاجتماع مجددا رفضه للتدابير الاقتصادية الانفرادية ولجميع المحاولات الرامية إلى فرض عقوبات اقتصادية انفرادية على الدول الأعضاء. وأعرب عن تضامنه مع الدول الأعضاء المتضررة من مثل هذه العقوبات الانفرادية وطالب برفعها فورا.

٩٦ - وأكد الاجتماع مجددا حق ليبيا المشروع في الحصول على تعويضات عن الأضرار التي لحقت بها من جراء عقوبات غير قانونية. كما أكد مجددا المواقف السابقة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأعرب عن أسفه العميق للحكم الذي صدر في حق المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي، وطالب بإطلاق سراحه فورا، معتبرا أن اعتقاله غير قانوني وأنه تم بناء على مبررات سياسية صرفة مثلما أكد ذلك مراقبو الأمم المتحدة ومحامون دوليون بارزون وشهود. وفي هذا الصدد، دعا الاجتماع المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان إلى تكثيف ضغوطها على الحكومات المعنية بغية الإطلاق الفوري لسراح المواطن الليبي.

نزع السلاح وعدم الانتشار النووي

٩٧ - أعرب الاجتماع عن قلقه لدخول القضايا المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي في الطريق المسدود، ودعا إلى تجديد العزم على تحقيق توافق متوازن بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في جميع جوانبه. كما أكد الاجتماع أهمية استعمال

الدبلوماسية متعددة الأطراف في معالجة مشاكل نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وفي هذا الصدد، أكد الاجتماع أن المؤسسات القائمة على أساس معاهدات متعددة الأطراف والتي أنشئت برعاية الأمم المتحدة، هي الأجهزة المشروعة الوحيدة المخول لها التأكد من الامتثال للاتفاقات الدولية ذات الصلة وكفالة هذا الامتثال.

٩٨ - أكد الاجتماع مجدداً المقترح الخاص بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في أسرع فرصة ممكنة من أجل تأكيد الخطوط التوجيهية والمبادئ وأولوية نزع السلاح النووي التي حددتها الدورة الاستثنائية الأولى المعنية بتزع السلاح، وتقييم تنفيذها ووضع مبادئ توجيهية إضافية وتدابير عملية، مع مراعاة التحديات الحالية والناشئة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

٩٩ - ولاحظ الاجتماع مع القلق اتجاه بعض الدول المتزايد للبحث عن صفقات ثنائية في التعاون في مجال الهندسة النووية المدنية، مع دول ليس لها اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو دليل على الكيل بمكيالين وعلى التمييز، كما يمثل انتهاكاً للالتزامات والواجبات التي تنص عليها معاهدة منع الانتشار النووي. وحذر الاجتماع أن من شأن مثل هذه الأساليب الانتقائية، القائمة على مصالح تجارية وإستراتيجية ضيقة، أن تقوض النظام العالمي لتزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

١٠٠ - ولاحظ الاجتماع اعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ١٦٧٣ المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، اللذين ما زال نطاقهما محصوراً في منع حيازة أسلحة الدمار الشامل من طرف جهات غير حكومية، مؤكداً أن اعتماد هذين القرارين يمثل ترتيباً مؤقتاً لسد فجوة في القواعد الدولية. كما أكد مجدداً أن مجلس الأمن لا يمكن أن يتولى مسؤولية تشريعية في أمور تتصل بقضايا عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، حيث أن الدول التي تسعى لإدامة احتكار الأسلحة النووية، تتمتع أيضاً بحق النقض في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، جدد الاجتماع دعوته لإبرام معاهدة دولية غير تمييزية يتم التفاوض عليها دولياً بشأن القضاء على أسلحة الدمار الشامل وتحل محل الترتيبات المؤقتة التي يتولاها مجلس الأمن بموجب القرارين ١٥٤٠ و ١٦٧٣.

١٠١ - وأخذ الاجتماع علماً بالمحادثات الجارية بين باكستان والهند بشأن تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية والنووية، ورحب باقتراح جمهورية باكستان الإسلامية إقامة نظام استراتيجي للحد من الأسلحة في جنوب آسيا من أجل تعزيز الاستقرار والأمن الاستراتيجيين.

١٠٢ - ورحب الاجتماع بتوقيع معاهدة بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في سيمبيلانتسك في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ من قبل وزراء خارجية أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، واعتبر هذا الجهد الذي بذلته خمسة بلدان من آسيا الوسطى، وجميعها دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مساهمة فعالة في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والعالميين.

١٠٣ - وحث الاجتماع جميع الأطراف المعنية مباشرة على النظر بجدية في اتخاذ الخطوات العملية والعاجلة المطلوبة لتنفيذ المقترح الخاص بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وفقاً لقرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن، وحذر من العواقب الوخيمة لمواصلة إسرائيل رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية بسرعة لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكامل نطاقه. في هذا الصدد، دعم الاجتماع مشروع القرار المقدم من الجمهورية العربية السورية إلى مجلس الأمن في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، ودعا مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء إيجابي بشأن مشروع القرار من أجل تحقيق هذا الهدف السامي في المنطقة.

١٠٤ - وأكد الاجتماع من جديد ضرورة نزع السلاح النووي والقضاء نهائياً على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ودعا الدول الأعضاء للمشاركة بنشاط في جميع المبادرات والمؤتمرات الدولية ذات الصلة، ودعاها للتصديق على الاتفاقيات الدولية العادلة وغير التمييزية، وتشجيع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. كما أدان إسرائيل بشدة لتطوير أسلحة نووية والتمادي في عدم السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى مرافقها النووية في انتهاك لجميع الاتفاقيات الدولية الخاصة بالانتشار النووي.

١٠٥ - وأدان الاجتماع بشدة التصريح الذي أدلى به رئيس وزراء إسرائيل في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ خلال مقابلة أجرتها معه قناة تلفزيونية ألمانية، واعترف فيه علناً بامتلاك إسرائيل أسلحة نووية.

١٠٦ - وأعاد الاجتماع تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للدول الأعضاء، ومنها إيران، بدون تمييز، في تطوير بحوث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها لأغراض سلمية، وفقاً لنص لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، داعياً إلى تسوية جميع القضايا العالقة من خلال وسائل سلمية ومفاوضات حصراً وداعماً ذلك بحزم، دون وضع شروط مسبقة وفي إطار الوكالة ووفقاً للمعاهدة المذكورة والنظام الأساسي للوكالة. وأعرب عن القلق إزاء الضغط الذي يمارس على إيران وما يمكن أن يترتب على

ذلك من عواقب على الأمن والسلم، داخل المنطقة وخارجها، وأعرب عن دعمه لذلك البلد وتضامنه معه. كما عبر الاجتماع عن تقديره لتعاون الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع الوكالة للطاقة الذرية.

الإرهاب

١٠٧ - استذكر الاجتماع الفصل السادس من برنامج العمل العشري، الذي أقرته الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وكذا القرار رقم ٣٣/١٢ - س الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزارة الخارجية التي عقدت في باكو في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، مؤكداً أن الإرهاب يتعارض تماماً مع الطابع السلمي لتعاليم الإسلام الذي يحض على التسامح والرحمة وعلى نبذ العنف. كما شجبت المحاولات الرامية إلى ربط الإرهاب بأي عرق أو دين أو ثقافة. وجدد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لوضع تعريف لمفهوم الإرهاب والتمييز بينه وبين الكفاح المشروع للشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار والسيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما دعا إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة حول موضوع الإرهاب. وجدد ترحيبه ودعمه للقرار الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بمكافحة الإرهاب، الذي عقد في الرياض في الفترة من ٥ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، والمتعلق بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب برعاية الأمم المتحدة، وذلك بغية ضمان التبادل الفوري للمعلومات والتعاون والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء في سبيل تعزيز الجهود الرامية لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.

١٠٨ - وشدد الاجتماع على أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديداً للسلم والأمن والاستقرار في العالم، وأنه غير مبرر ويجب إدانته دون تحفظ، وأن ليس للإرهاب دين معين أو عنصر أو عرق أو جنسية أو منطقة جغرافية. وفي هذا الصدد، فإن أية محاولة للربط بينه وبين أي دين، وخاصة الإسلام، لن تخدم إلا مصالح الإرهاب نفسه، وأن من غير الممكن التصدي للإرهاب على نحو فعال دون التضامن والتعاون الدوليين. وعليه يتعين على المجتمع الدولي أن يتفق على الأخذ بنهج مشترك ومتسق في تحديد وتعريف وإدانة وعزل ومعاينة جميع الإرهابيين ومن يدعمهم. ونظراً للطبيعة العالمية للإرهاب، فإن جهود التصدي له ينبغي أن تتم على نطاق عالمي. وتعتبر الأمم المتحدة المنبر الرئيسي لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، وبالتالي فإن التقيد التام بأحكام قرارات مجلس الأمن الدولي والاتفاقيات الدولية حول مكافحة الإرهاب يكتسي أهمية حيوية. وفضلاً عن ذلك، أعرب الاجتماع عن

رفضه للمحاولات، ذات الدافع السياسي، للربط، على نحو مجحف، بين الإسلام أو بين أي بلد إسلامي وبين الإرهاب.

١٠٩ - وأحاط الاجتماع علماً باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ودعا إلى وضع آلية للمراجعة لوضع استراتيجية شاملة تأخذ في الحسبان كما ينبغي الأسباب الحقيقية للإرهاب وتميز بين الإرهاب وبين كفاح الشعوب الرازحة تحت نير الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية لنيل حقها في تقرير المصير. وأقر الاجتماع بأن الاحتلال الأجنبي وإرهاب الدولة والظلم السياسي والاقتصادي وعدم الاعتراف بحق الشعوب في تقرير المصير هي الأسباب الجذرية الرئيسية للإرهاب، وسلم الاجتماع بأن اعتماد نهج ذي جدول زمني وأهداف محددة على المدى القصير والمتوسط والطويل لتنفيذ الاستراتيجية قد يساعد على تسوية القضايا الخلافية المرتبطة بالاستراتيجية على نحو أمثل.

١١٠ - وأكد الاجتماع مجدداً عزمه وتصميمه على بذل كل الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق وإبرام اتفاقية شاملة حول الإرهاب الدولي، باعتماد أساليب من ضمنها إيجاد حل للقضايا العالقة المرتبطة بالتعريف القانوني للإرهاب ولنطاق الأفعال التي تشملها الاتفاقية، وذلك من أجل استعمالها كأداة فعالة لمكافحة الإرهاب.

١١١ - وأخذ الاجتماع علماً ببيان رئيس مجلس الأمن الوارد في الوثيقة S/PRST/2007/26 والذي يدين الهجمات الإرهابية التي حدثت في مأرب بالجمهورية اليمنية يوم ٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٧، وأعرب عن تعاطفه الصادق وتعازيه الخالصة لضحايا تلك الهجمات وأفراد أسرهم، وللجمهورية اليمنية حكومة وشعباً وللمملكة الإسبانية.

١١٢ - وأخذ الاجتماع أيضاً علماً ببيان رئيس مجلس الأمن S/PRST/2007/10 و S/PRST/2007/32، اللذين أدان فيهما الهجمات الإرهابية التي حدثت في الجزائر في نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على التوالي، معرباً عن تعاطفه الشديد وعن تعازيه الصادقة لضحايا تلك الهجمات ولأسر الضحايا، وللجزائر حكومة وشعباً.

١١٣ - وركز الاجتماع على أهمية معالجة موضوع استخدام الإرهابيين للإنترنت، وطلب من جميع البلدان اتخاذ التدابير اللازمة من أجل التصدي لهذا الاستخدام.

١١٤ - وأعرب الاجتماع عن تقديره العميق وعن شكره الخالص لفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، على قراره رعاية "المؤتمر الدولي حول الإرهاب: أبعاده وتهديداته وسبل التصدي له"، الذي سينظم في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في تونس العاصمة.

إصلاح الأمم المتحدة

١١٥ - أعرب الاجتماع عن دعمه للإصلاح الشامل للأمم المتحدة من أجل تمكينها من مواجهة التحديات التي تواجهها الإنسانية. وأكد الاجتماع ضرورة وضع تصورات مشتركة ونهج متفق عليها لمعالجة الأخطار الحالية والجديدة التي تهدد السلم والأمن الدوليين في سياق تعددية الأطراف. كما أكد مجدداً موقف منظمة المؤتمر الإسلامي الداعم لمبدأ إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن، طبقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار مبدأ التكافؤ في السيادة بين جميع الدول وضرورة ضمان التوزيع الجغرافي العادل.

١١٦ - وشدد الاجتماع على أن مسألة إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن لا تزال تشكل الشغل الشاغل للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تولي أهمية مباشرة وحيوية لهذه المسألة. وعليه، فقد دعا الدول الأعضاء إلى المشاركة بشكل فعال وبناء في عملية إصلاح الأمم المتحدة طبقاً للإعلانات والبيانات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي. وأكد أهمية إجراء إصلاح شامل بما يعزز الشفافية والمساءلة والتمثيلية والديمقراطية داخل مجلس الأمن، وذلك من خلال تحسين أساليب عمله وشرعية وفعالية عملياته في صنع القرار. وأكد الاجتماع موقفه المبدئي بأن أية عملية إصلاح لمجلس الأمن ينبغي أن تضمن التمثيل الملائم للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ضمن أية فئة من فئات العضوية في مجلس الأمن الدولي الموسع.

١١٧ - وأبرز الاجتماع أنه في ظل العصر الحالي للتكتلات الإقليمية، تعتبر منظمة المؤتمر الإسلامي أكبر مؤسسة بعد الأمم المتحدة، وتضم في عضويتها خمس سكان العالم. وبالتالي، فإن مطالبة منظمة المؤتمر الإسلامي بالحصول على التمثيل الملائم في مجلس الأمن تتماشى مع الوزن الديمغرافي والسياسي الكبير لدولها الأعضاء، وهو أمر ذو أهمية خاصة، لا من حيث تعزيز الفعالية فحسب، بل وفي ضمان تمثيل الحضارات الرئيسية في مجلس الأمن. وعليه، فقد أكد مجدداً قراره القاضي بأن أي مقترح إصلاح يتجاهل التمثيل الملائم للأمة الإسلامية ضمن أية فئة من فئات العضوية في مجلس الأمن الموسع لن يحظى بالقبول لدى العالم الإسلامي.

١١٨ - وشدد الاجتماع على تعزيز دور المجموعات الإقليمية في تحديد تمثيلها في مجلس الأمن. كما أقر بأن ثمة تأييداً واسعاً لزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن.

١١٩ - وأحاط الاجتماع علماً بالتقدم الذي أحرزته المناقشات التي أُجريت حول إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بتوجيه من رئيس الجمعية. كما شدد الاجتماع على أن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يتم بأكبر قدر ممكن من التوافق. وفي هذا الصدد، ونظراً لاستمرار التباين في المواقف بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول الجوانب المهمة المرتبطة بإصلاح مجلس الأمن، شدد الاجتماع على أهمية إجراء المزيد من المشاورات البناءة بين كافة الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للإتفاق حول قاعدة وإطار مشتركين لإحراز المزيد من التقدم دون فرض أية قيود زمنية أو الدفع إلى تصويت يسبب الفرقة والانشقاق. وفي هذا الصدد، دعا إلى الاستناد إلى نقاط الاتفاق مثل الحاجة لتوسيع عضوية المجلس وزيادة تمثيل البلدان النامية وتحسين أساليب عمل المجلس وشفافيته.

١٢٠ - وأعرب الاجتماع عن رفضه لجميع الجهود الرامية إلى إساءة استخدام مجلس الأمن كأداة سعياً لتحقيق أغراض سياسية ووطنية معينة، وشدد على أهمية الامتناع عن استعمال معايير انتقائية والتحلي بعدم التحيز في عمل المجلس.

١٢١ - وأحاط المجلس علماً بالإسهام الهام الذي تقدمه حالياً لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام بصفتها هيئة استشارية حكومية دولية لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراعات ومساعدتها في وضع الأسس الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة. كما أعرب عن تقديره العميق للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الأعضاء في اللجنة على مشاركتها النشطة والبناءة وهي: إندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وغينيا بيساو ومصر ونيجيريا. كما رحب بالدعوة التي تلقتها منظمة المؤتمر الإسلامي للمشاركة في كل اجتماعات اللجنة، معرباً عن التزام المنظمة ودعمها المستمرين لعمل اللجنة. واتفق الاجتماع على أهمية إسهام الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في صندوق بناء السلام، وطلب في هذا الصدد من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بحث إمكانية تقديم مساهمات مالية للأمانة العامة للمنظمة حتى يتسنى تحويلها كمساهمة من المنظمة في حساب الصندوق.

حقوق الإنسان والحريات

١٢٢ - أدان الاجتماع بشدة نشر الرسوم الكاريكاتورية العدوانية والاستفزازية واللامسؤولية والتجديفية لشخص الرسول صلى الله عليه وسلم في وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية لبعض البلدان الغربية وذلك بحجة حرية التعبير وحرية الصحافة. وشدد على أن الحق في حرية التعبير يجب أن يمارس بروح من المسؤولية وطبقاً للقانون.

١٢٣ - وأعرب الاجتماع عن عميق قلقه إزاء تفاقم ظاهرة عدم التسامح والتمييز ضد المجتمعات المسلمة في دول غير أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، لا سيما في الغرب، بما في ذلك سن القوانين وغيرها من التدابير المقيدة وتطبيقها بصورة قمعية. كما أكد أن جميع الممارسات المتسمة برهاب الإسلام تشكل انتهاكاً للكرامة الإنسانية وتتعارض مع الأحكام الواردة في المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٢٤ - وأكد الاجتماع ضرورة صياغة صك دولي ملزم قانونياً، داخل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، وذلك من أجل تعزيز احترام جميع الأديان والقيم الثقافية ومنع عدم التسامح والتمييز والتحرّيز على الكراهية ضد أي مجموعة أو أتباع أي دين.

١٢٥ - وأعرب الاجتماع عن تقديره وكامل ارتياحه للجهود الجماعية المشكورة التي تبذلها مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في جنيف من أجل تنسيق وتوحيد مواقف الدول الأعضاء في المنظمة داخل مجلس حقوق الإنسان، ومن أجل بذل ومضاعفة الجهود الجماعية لتمكين مجلس حقوق الإنسان من اتخاذ تدابير ملموسة لضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي لبنان، ومن أجل طرح قضيتين حيويتين للمنظمة، وهما قضية الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وقضية التحريض على الكراهية العنصرية والدينية وتعزيز التسامح في صدارة البنود الدائمة على جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان.

١٢٦ - وأعرب الاجتماع عن تقديره للمشاركة الفعالة لكل من أذربيجان والأردن وإندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وتونس والجزائر وجيبوتي والسنغال وغابون وقطر والكاميرون ومالي وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية ونيجيريا في عملية صنع القرار وبناء المؤسسات لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وأعرب عن تقديره للجهود القيمة للمجموعة الإسلامية في جنيف في اتخاذ مواقف موحدة داخل المجلس فيما يتعلق بالقضايا ذات الأهمية الخاصة للدول الأعضاء في المنظمة.

١٢٧ - وأعرب الاجتماع عن معارضته للممارسة المتمثلة في رفع قرارات خاصة ببلدان معينة بشأن أوضاع حقوق الإنسان تستهدف بشكل انتقائي الدول النامية والإسلامية. وأكد مجدداً أن هذه الممارسة من الأسباب الرئيسية التي تحول الأنشطة التي تقوم بها هيئات حقوق الإنسان إلى ممارسات سياسية بحتة بدلا من أن تكون مساهمات للنهوض بقضية حقوق الإنسان.

١٢٨ - ورحب الاجتماع بالتقدم المحرز في صياغة أساليب الاستعراض العالمي الدوري في إطار بناء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان، وأعرب عن تطلعه إلى بدء أعماله مبكراً باعتباره آلية تعاون مبتكرة لتعزيز عالمية جميع حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها ولضمان التغطية العالمية لجميع الدول ومعاملتها على قدم المساواة.

١٢٩ - وأكد الاجتماع ضرورة إيجاد حلول منصفة وعادلة للمشاكل التي تواجه الأقليات المسلمة في العالم، بما في ذلك حرمانها على وجه خاص من الحق في ممارسة حقوقها السياسية والمدنية والثقافية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تصل أحياناً إلى حد التطهير العرقي، بالإضافة إلى التفرقة الدينية والطائفية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي، والإقصاء من النشاط السياسي الفعلي في بلدانها.

١٣٠ - واتفق الاجتماع على ضرورة تمكين الجمعية العامة، التي تمثل جميع دول العالم بموجب ميثاق الأمم المتحدة، من ممارسة سلطتها في معالجة جميع القضايا الرئيسية، بما فيها السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. كما دعا الاجتماع إلى إنهاء ودرء تدخل مجلس الأمن في اختصاصات الجمعية العامة ووظائفها.

١٣١ - وأكد الاجتماع مجدداً قلقه البالغ إزاء أوضاع الأقلية المسلمة في الهند. وحث حكومة الهند على اتخاذ تدابير فعالة وفورية من أجل إنهاء جميع أعمال العنف وسياسات التمييز ضد المسلمين. كما جدد الاجتماع تكليفه للأمانة العامة برصد حالة المسلمين في الهند وجمع مزيد من المعلومات بشأن التحديات والصعوبات التي يواجهونها على الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الدورة القادمة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

قضايا التنمية

١٣٢ - وإذ أقر الاجتماع بالدور المركزي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دعا إلى تعزيز دوره كمنتدى فعال للحوار بشأن السياسات وإلى استخدام آلياته لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، رحب الاجتماع بالاستعراض الوزاري السنوي الأول وانطلاق منتدى التعاون الإنمائي تحت مظلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لتعزيز الدور الريادي لهذا الجهاز التابع للأمم المتحدة في مجال صنع القرارات الاقتصادية.

١٣٣ - وأحاط الاجتماع علماً بالوثائق الختامية التي تم اعتمادها في المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عقدت في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نوفمبر ٢٠٠٥، بعد المرحلة الأولى المعقودة في جنيف في ديسمبر ٢٠٠٣، وأكد ضرورة مواصلة البناء على الالتزامات التي قطعت في جنيف وتونس، بالتركيز على الجهود الرامية إلى سد الفجوة بين البلدان النامية والدول الصناعية. ودعا الدول الأعضاء إلى متابعة قرارات جنيف وتونس بما في ذلك المشاركة الفعالة في المنتدى حول إدارة الإنترنت.

١٣٤ - وأكد الاجتماع من جديد ضرورة تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وقدراتها في دعم الجهود التي تبذلها الدول النامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يدعو إلى تطوير شراكة عالمية للتنمية والتوصل إلى زيادة هامة في المساعدة الإنمائية لتحقيق هذه الأهداف.

١٣٥ - وأكد الاجتماع ضرورة تعزيز النظام العالمي الاقتصادي الجديد الرامي إلى إنهاء التفاوت المتفاقم بين الأغنياء والفقراء فيما بين البلدان وفي داخلها، وذلك من خلال اعتماد تدابير من بينها القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الطموحات العادلة لجميع الشعوب. وفي هذا الصدد، دعا الاجتماع أيضاً إلى إيلاء اهتمام خاص لقضايا التنمية في أفريقيا مشدداً على دعم المجتمع الدولي لبرنامج الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا.

١٣٦ - وأكد الاجتماع مجدداً أن على جميع الدول أن تعطي لموضوع تحقيق التنمية المستدامة أولوية خاصة من خلال تنفيذ جميع الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً على جميع الأصعدة، بما فيها تلك الواردة في خطة جوهانسبرغ التنفيذية لمؤتمر القمة العالمية حول التنمية المستدامة، وإعلان الألفية، وبرنامج عمل بروكسيل للبلدان الأقل نمواً، وبرنامج عمل ألماتي للدول النامية غير الساحلية. وأكد الاجتماع أيضاً أن النظم التجارية والمالية المتعددة الأطراف ينبغي أن تكون مفتوحة ومنصفة ومنظمة وغير تمييزية وواعية بأوضاع البلدان الأقل نمواً. وفي هذا السياق، حث الاجتماع المجتمع الدولي على تسهيل انضمام الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تسعى للاتحاق بمنظمة التجارة العالمية بشروط عادلة، وبصرف النظر عن الاعتبارات السياسية.

١٣٧ - وحث الاجتماع البلدان المتقدمة النمو التي لم تحقق بعد الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لفائدة المساعدة الإنمائية الرسمية قبل نهاية عام ٢٠٠٧ على أن تفعل ذلك، لتمكين البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حسبما حددت، بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ إعلان مونتيري.

١٣٨ - ورحب الاجتماع ببدء تشغيل صندوق منظمة المؤتمر الإسلامي للتخفيف من حدة الفقر. بميزانية أولية قدرها ١,٥٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بهدف تخفيف وطأة الفقر في البلدان الإسلامية، وذلك بالتركيز خاصة على البلدان الأقل نمواً.

١٣٩ - ودعا الاجتماع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة إلى التنفيذ الكامل لقرارات ومقررات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المتعلقة بإعادة الممتلكات الثقافية إلى الشعوب التي كانت أو لا تزال تزرع تحت نير الهيمنة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي. كما أكد ضرورة قيام اليونسكو بتحديد الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة على نحو غير شرعي وذلك وفقاً للاتفاقيات ذات الصلة بهذا الموضوع. وشدد على ضرورة التعجيل بعملية إعادة هذه الممتلكات إلى بلدان المنشأ طبقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أكد حق البلدان الإسلامية في الحفاظ على تراثها الوطني وصونه باعتباره أساساً لهويتها الثقافية.

١٤٠ - ورحب الاجتماع بنتائج الدورة الأولى لمنتدى منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، الذي عقد في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ في كوالالمبور، واجتماع المتابعة لفريق العمل الخاص الذي عقد في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أيضاً في كوالالمبور، والذي تناول موضوعات منها النظر في الآليات الكفيلة بتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لمعالجة عناصر الفساد، واتفق على إنشاء أمانة في كوالالمبور لتنسيق هذه الجهود.

١٤١ - وأعرب الاجتماع عن تقديره للمليزيا على استضافتها للمؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة في الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وذلك تمشياً مع برنامج العمل العشري للمنظمة الذي يركز على القضايا المتعلقة باللقاحات ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها وإنتاج مثل هذه اللقاحات في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

١٤٢ - وأعرب الاجتماع عن ارتياحه لنتائج المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي السنوي الثالث الذي عقد في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧ في كوالالمبور والذي يهدف إلى تعزيز التعاون التجاري بين رجال الأعمال المسلمين في جميع أنحاء العالم.

١٤٣ - وأعرب الاجتماع عن تقديره لجهود الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل ضمان حضور فعال للمنظمة على الساحة الدولية وفي المنتديات العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق مع رؤساء فرق الاتصال ومجموعات منظمة المؤتمر الإسلامي على مستوى السفراء في نيويورك وجنيف وباريس (اليونسكو) وفيينا.

دعم مرشحي الدول الأعضاء في المنظمة وبعثة المراقبة الدائمة للمنظمة

١٤٤ - أكد الاجتماع مجدداً الموقف المبدئي لمنظمة المؤتمر الإسلامي المتمثل في دعم المنظمة لأي مرشح من مرشحي الدول الأعضاء في المنظمة للوظائف الرفيعة في الأمم المتحدة حيثما كان ذلك.

١٤٥ - وأعرب الاجتماع عن تقديره وارتياحه لأداء بعثة المراقبة الدائمة للمنظمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك في قيامها بالمهام الموكولة إليها طبقاً للقرارات الصادرة عن دورات مؤتمر القمة الإسلامي والمؤتمرات الوزارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

١٤٦ - ولاحظ الاجتماع بقلق بالغ الصعوبات المستمرة التي تواجهها بعثة المراقبة الدائمة للمنظمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك لعدم حصولها على الوضع الدبلوماسي. وإقراراً منه بالدور المركزي لبعثة المراقبة الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، حث الاجتماع حكومة الولايات المتحدة، بصفتها دولة المقر، على منح الوضع الدبلوماسي الكامل للبعثة. ودعا الاجتماع إلى تشكيل لجنة على مستوى السفراء في نيويورك مكونة من الهيئات الثلاثية لمؤتمر القمة والمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية من أجل متابعة هذا الموضوع مع حكومة الولايات المتحدة.

ترشيد أعمال الاجتماع التنسيقي السنوي

١٤٧ - أحاط الاجتماع علماً بالكلمات التي أدلت بها مختلف الوفود بشأن ضرورة ترشيد وتحسين عمل الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك. وفي هذا الصدد، قرر أن يجعل هذه المناسبة الهامة منبرا للتفاعل وتبادل الأفكار بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك للأمم بدلا من مجرد مناسبة للإدلاء ببيانات رسمية مطولة كما هو الحال في الوقت الراهن. كما دعا إلى مزيد من التنسيق بين الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة المنظمة في نيويورك.

١٤٨ - اعتمد الاجتماع التقارير التي أعدتها:

أولا - اللجنة السداسية الخاصة بفلسطين (المرفق الأول).

ثانيا - فريق الاتصال لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بجامو وكشمير (المرفق الثاني).

ثالثا - فريق الاتصال لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالصومال (المرفق الثالث).

رابعا - فريق الاتصال لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بسيراليون (المرفق الرابع).

خامسا - فريق الاتصال لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالعراق (المرفق الخامس).